

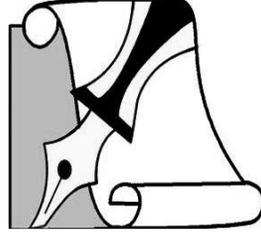


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

أهمّ ما سجّل في الأيام الأخيرة كان توصل القوى السياسيّة المختلفة إلى قانونٍ جديدٍ للإنتخابات، ما يُعدّ إنجازاً كبيراً، في الوقت الذي تغرق فيه المنطقة في حروبٍ متقلّبة، يبدو لبنان بمنأى عنها، حتى الآن. في هذه الأثناء، تمكّن رئيس الجمهورية ميشال عون من جمع الأفرقاء السياسيين على طاولة حوار في بعداء، تحت عنوان لقاء تشاوري، في مسعى لكسر الجليد بين الأفرقاء، وتعبيد الطريق أمام مرحلة من العمل، كي لا تتحوّل الحكومة الحاليّة إلى حكومة إنتخابات، وتتشغل عن مهامّها الأساسيّة.

قانون الإنتخابات

إستند القانون الجديد للإنتخابات، في شكلٍ أساسي، إلى النسبيّة على أساس ١٥ دائرة، وصنّفه الجميع بوصفه "عادلاً" بين الكيانات السياسيّة، و"منصفاً" لكونه استند إلى النسبيّة، للمرّة الأولى في النظام السياسي اللبناني، ما يفتح الباب أمام عدم العودة مرّة جديدة إلى نظامٍ أكثرّي مُجحف، من دون أن يخلو الأمر من بعض الإنتقادات التي وجّهها إلى القانون بعض الأحزاب العلمانيّة كالحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي وبعض جمعيّات المجتمع المدني، بوصفه قانوناً نسبياً في الشكل، أكثرياً في المضمون.

وقد أسهمت عوامل عدّة في التوصل إلى هذه النتيجة، منها موقف رئيس الجمهورية الذي تمسك بإسقاط ما عُرف بقانون الستين، ووصل به الأمر إلى حدّ الإمتناع عن توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وتشكيل هيئة الإشراف على الإنتخابات. ويؤكد المقرّبون من عون أنّ التمديد للمجلس أو اعتماد قانون الستين أو الدخول في الفراغ، كانت عوامل ستعدّ بمثابة إخفاقات لعون الذي وعد بعهدٍ إصلاحي، وقانون الإنتخابات في صلب هذا الإصلاح، قبيل وصوله إلى الرئاسة.

كما ساهم بقوة موقف حزب الله وحركة أمل اللذين تمسكا بالنسبيّة، وهما رفعا سقف المطالب عبر الحديث عن توسيع الدوائر الإنتخابيّة، ربّما لكي يتمّ التوصل إلى الحدّ الأدنى من تلك المطالب.

إضافةً إلى ذلك، يسجّل تجاوز رئيس الحكومة سعد الحريري لتوجّساته من النسبيّة، بغضّ النظر عن السبب الذي دفعه إلى ذلك، وتسهيله القبول بها وفق أيّة تقسيمات، ويمكن اعتبار الحريري الشخصية الأكثر تقدماً للتنازلات في سبيل اعتماد القانون.

كما ساهم موقف القوات اللبنانية، التي عارضت النسبيّة في البدء بشدّة، قبل القبول بها في التقسيمات الحاليّة، ودور النائب جورج عدوان، في التوصل إلى هذه الخاتمة.

من جهة الإشارات، فقد تمحورت حول اعتبار القانون، وإن كان غير مثاليّاً، بداية مقبولة على صعيد تطوير النظام السياسي اللبناني بشكل عام، والنظام الانتخابي بشكل خاص، بعد دفن قانون الستين ومعه النظام الأكثرية المطلق الذي كان مُجحفاً للكثير من الشرائح اللبنانية.

ويعطي هذا القانون لكلّ مرشّح أو لائحة أو تحالف حجمه الحقيقي، ولا يلغي الآخرين، ويعطي للأقليات مكانتها، وبات من الصعب تجاوز بعض الأقليات التي كانت تذهب ضحية المحادل الانتخابيّة. كما أنّ القانون أنقذ البلاد عبر تجنبها كارثة دستورية لو أنّ ولاية المجلس النيابي انتهت من دون الإتفاق على قانون جديد، وبدت مرحلة الفراغ كابوساً على معظم الشرائح الاجتماعيّة، أمنياً واقتصادياً.

في المقابل، يقول المنتقدون أنّ القانون، من حيث المضمون والنتائج، ابن عم القانون الأكثرية، عبر نسبة "مجتزأة" في دوائر صغيرة. إضافةً إلى ذلك، كان ثمة اعتراضات على اعتماد الصوت التفضيلي على مستوى القضاء، الأمر الذي سيضيق رقعة الخيارات على الناخبين، ويقول هؤلاء أنّه كان من واجب القوى السياسيّة اعتماد الصوت التفضيلي على مستوى المحافظة، ويذهب المنتقدون إلى اعتبار أنّ القوى السياسيّة صاغت القانون على قياسها، وهو ما سيقف دون إجراء أي تغيير جوهري في طبيعة تشكيل النظام السياسي ووجوهه في البرلمان.

على أنّ هؤلاء لا ينكرون أنّ النظام المُعتمد هو أفضل من ذلك الأكثرية، لكنّهم يشيرون إلى أنّ الحلّ للنظام السياسي الحالي يتمثّل في اعتماد النسبيّة في إطار لبنان دائرة إنتخابيّة واحدة، خارج القيد الطائفي، أو على الأقل، اللجوء إلى تكبير المحافظات.

وبعد إقرار القانون، بدأ الأفرقاء السياسيون التحضير للمرحلة المقبلة، سواء على المستوى الانتخابي وما يمكن أن يفرضه من تحالفات، أو على المستوى السياسي في مواجهة الملفات المطروحة، وذلك كونها قد تُحقّق تعزيزاً للحالة الشعبية للقوى الأساسية.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنّ القوى السياسيّة الكبرى باتت مُجبرة على إجراء تحالفات حتى مع القوى التي كانت تراها سابقاً ضعيفة، بعد أن ولّى زمن "المحادل" عبر النظام الأكثرية، ما يعني أنّ أي فريق لن يتمكن من الفوز بعدد كبير من المقاعد ما لم يوسّع مروحة تحالفاته الانتخابية، ومن الممكن كثيراً أن تقتصر هذه التحالفات على زمن الانتخابات من دون أن تتحوّل إلى تحالفات دائمة أو تمتدّ إلى زمنٍ طويلٍ بعد الانتخابات.

ومن المفيد القول هنا، أنّ الانتخابات وفق النسبية تتطلب شروطها وجود مرشّحين يحظون بحدّ أدنى من القبول في دوائرهم، إضافة إلى حيثية ذاتية لكي يستطيع المرشّح أن يحظى بفرص أكبر للنجاح من خلال الصوت التفضيلي.

وبعد إقرار القانون في المجلس النيابي، علّم أنّ القوى السياسيّة قد تتخلّى عن مبدأ البطاقة الانتخابية الممغنطة تحت عنوان ضيق الوقت، بينما تتخوّف بعض القوى السياسيّة من أن يكون استخدامها في غير مصلحتها كونها تفقدها عامل التأثير على الناخبين، لكن من المستبعد أن يتمّ تقصير ولاية المجلس النيابي لكي تجري الانتخابات في خريف العام الحالي، إذا ما تمّ استبعاد تلك البطاقة التي حُدّد موعده بعيداً للانتخابات بسببها.

وهذا الأمر يُسقط نفسه على ما لمّح إليه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، وآخرين، عبر دعوتهم إلى إجراء تعديلات على القانون. وعلّم على هذا الصعيد، من أكثر من مصدر نيابي، أنّ القانون، برغم شوائبه، لن يخضع لأيّة تعديلات جوهرية، ومن الأهمية بمكان القول أنّ أي تعديلات يجب أن تتمّ عبر توافق جماعي عليها.

فائزون وخاسرون

من الممكن القول أنّ ثمة صعوبة في التكهّن بدقّة بهويّة الفائزين في الإنتخابات على أساس القانون الجديد، وهو أمرٌ مرهونٌ بطبيعة التحالفات التي ستسج بين القوى المختلفة.

بالنسبة إلى ثنائي حزب الله وحركة أمل، اللذين رفعا شعار النسبيّة على كامل لبنان، لن تكون مفاجآت، وربما يتعرّض لخرق في دائرتي بعبدا وبعلبك – الهرمل. أمّا في الجنوب وبقية الدوائر فالمُرجحان يبقى وضعهما التمثيلي تقريباً على حاله، في حين أنّ حلفاء هذا الثنائي سيحقّقون فوزاً في دوائر زحلة والبقاع الغربي وبيروت وطرابلس.

وفي تحليلٍ للأمور، فإنّ حزب الله قد فاز سياسياً وانتخابياً، فهو ضمّن وصول كتل نيابية حليفة له من خارج الطائفة الشيعية. واستطاع من خلال هذا القانون، ضمان كتلة موازية لدى كل طائفة وإن كانت صغيرة. وسيدخل بعض حلفاء الحزب من الطائفة السنيّة إلى المجلس النيابي.

في المقابل، يُعدّ تيار المستقبل الخاسر الأكبر من القانون، لكن القبول بهذا القانون جاء بعد إدراك الرئيس سعد الحريري التراجع الكبير في شعبيّته، بعد أن رفع طويلاً شعار "رفض النسبيّة في ظلّ سلاح حزب الله". وأراد الحريري أخيراً تقليص الخسائر إلى الحد الأدنى المُمكن، برغم ما يُقال عن احتمال تراجع كبير في عدد أعضاء كتلته.

ولعلّ الخسارة الأكبر للتيار ستسجّل في طرابلس والشمال، لصالح الرئيس نجيب ميقاتي والوزراء السابقين محمد الصفدي وفيصل كرامي وأشرف ريفي، والنائب خالد ضاهر. كما من المتوقّع أن تحصل خروقات ملحوظة في بيروت، في الوقت الذي تُعدّ فيه بعض المقاعد المستقبلية مهدّدة في بعض المناطق، مثل أحد مقعدي صيدا.

على أنّ الكثير من المتابعين يؤكّدون أنّ الهمّ الأوّل للحريري، الذي سيستغلّ الفترة الطويلة قبل إجراء الإنتخابات لكي يقوم بمشاريع حكوميّة تفيده انتخابياً، اليوم، لا يتمثّل في عدد أعضاء كتلته النيابية، بقدر استمراره رئيساً للحكومة إستناداً إلى التحالفات الكبرى التي أبرمها.

على المستوى المسيحي، يتوقّع الثنائي المسيحي المكوّن من التيار الوطني الحر والقوات أن يتمكّن المسيحيون من إيصال نحو ٥٠ نائباً إلى الندوة البرلمانية. وإذا كان التيار سيخسر بعض المقاعد في بعض الأفضية، إلاّ أنّه يتوقّع تحقيق خروقات في أماكن أخرى، في الوقت الذي سيحرز فيه حزب القوات اللبنانية تقدماً ملحوظاً عن كتلته النيابية حتى اعتبره البعض الراجح الأكبر من القانون، علماً أنّ التيار والقوات سيعتمدان على قوتها الذاتية في الكثير من المناطق.

طبعاً، لن يعني هذا الأمر أنّ التيار الحر والقوات سينتقان على تحالف شامل في مناطق نفوذهما كافة، ذلك أنّ بعض المناطق المسيحية ستشهد معارك انتخابية بين الطرفين. وهذا الأمر سيفتح الباب أمام تشكيل لوائح من التيار وحلفائه التقليديين، في مواجهة لوائح للقوات وحلفائها. على أنكل الاحتمالات ستبقى مفتوحة على مفاجآت سيأتي بها الصوت التفضيلي.

بالنسبة إلى النائب وليد جنبلاط، فقد تمّت مراعاة خصوصيته في تقسيم الدوائر الانتخابية، عبر دمج الشوف وعاليه، ولكنّه قد يتعرّض إلى أكثر من خرق، وخاصةً على صعيد المقاعد المسيحية في الشوف، لكنّه أمرٌ منوط بالتحالفات التي ستجري بين الأفرقاء كافة، وخاصةً علاقته بالرئيس سعد الحريري، بالنسبة إلى الناخب السني، والتي من المتوقّع أن ترمم في النهاية.

إضافةً إلى كل ذلك، ثمة فرصة أمام القوى والقيادات السياسية الصغرى، ومنها المستقلة، إذا أحسنت تشكيل أدوات المعركة، لكي تثبت قدرتها على الوجود.

لقاء بعدا

بدأت طاولة اللقاء التشاوري في بعدا بمثابة السلطة العليا التي حلّت محلّ الحكومة، واعتمدت ما يشبه خارطة طريق للفترة الممتدة حتى الانتخابات النيابية في أيار المقبل.

وقد حظيت الورقة بإجماع على الشق الاقتصادي والاجتماعي، لكن ذلك لم يسقط نفسه على الشق السياسي، وخاصةً قضايا كإلغاء الطائفية السياسية وإقرار اللامركزية الإدارية إلى تثبيت المناصفة، التي

شهدت نقاشات في اللقاء، علماً أنّ ورقة العمل قُسمت إلى ثلاثة أقسام: الشقّ الميثاقي، الشقّ الاقتصادي والشقّ الإصلاحي.

ويعتبر البعض أنّ اللقاء شكّل فرصة للرئيس لكي يتنفّس الصعداء بعد الخلافات الكبيرة التي اعترت علاقته مع مكوّنات أساسية في البلاد يأتي على رأسها رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية، وبعد سجلاتٍ كبيرة ذات علاقة بقانون الانتخابات.

على أنّ اللقاء قد كسر الجليد القائم بين عون من جهة، وبري وفرنجية من جهةٍ أخرى، كما أنّه أدّى الدور نفسه بين رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع من جهة، وفرنجية من جهةٍ أخرى. وإذا كنّا نتحدّث في الشكل أيضاً، فإنّ التباعد الذي حصل، نتيجة اختيار جعجع الجلوس على طاولة الحوار، في مكانٍ بعيدٍ عن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، يُلخّص الهوة السياسية القائمة بين القوات وحزب الله.

وقد شكّل مُتّفسّس الحوار، عبر "وثيقة بعداً ٢٠١٧"، فرصة للانصراف إلى العمل في الأشهر المُقبلة، وخاصةً على صعيد المجلس النيابي. وفي الخلاصة، تمكّن اللقاء التشاوري من تحقيق أهدافه بالشكل، ويبقى تطبيق المضمون خاضعاً لاختبار نوايا الأفرقاء المختلفين.

وكان لرئيس الجمهورية ما أراد من استعادة دور الرئاسة الأولى في قلب السلطة التنفيذية وفي محورها، وسيكون التيار الوطني الحر، بحضوره في الحكومة والمجلس النيابي، عاملاً مؤثراً لتسييل هذه البنود، حسب المتحمّسين للقاء.

لكن، في المقابل، يُعتبَر لقاء بعداً تجمّعاً سياسياً لعرض الأفكار، حيث تمّت الدعوة إلى عدم تضبيع الوقت المُتبقّي إلى الانتخابات من دون عملٍ على الأرض، تتموي على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي يلائم مرحلة ما قبل الانتخابات، من دون ضمانات بأن تتمّ متابعة ما تمّ الاتفاق عليه، الذي سيبقى رهن ما اتفق عليه داخل جدران قصر بعداً.

كما أنّ المداخلات في اللقاء لم تلامس القضايا في عمقها، وبقيت أمور جوهرية ذات علاقة بإصلاح النظام السياسي، من دون حلّ.

وحتى في الشكل، لم يعمد رئيس الجمهورية إلى عقد لقاءات ثنائية مع أي طرف، ربّما لتجنّب أي لقاء مع فرنجيّة، ما يُشير إلى أنّ الهوة بين الجانبين لا زالت كبيرة، علماً أنّ اللقاء بين فرنجية ووزير الخارجية جبران باسيل، كان عادياً ولم يتضمّن أيّة مجاملات. وحمل كلام فرنجية خلال مغادرته بعداً حول استعداداته لتلبية أيّة دعوة من قِبَل رئيس الجمهورية، الكثير من المعاني، ذلك أنّ الخلاف الأساسي كان عدم رغبة فرنجية في التوجّه إلى بعداً من دون دعوة، بينما يعتبر رئيس الجمهورية أنّ زعيم المردة ليس سوى قيادي سياسي كغيره، يجب أن يطلب اللقاء ويتوجّه إلى المرجع الأكبر في البلاد.

على أنّ مجرد عقد اللقاء شكّل تطوراً إيجابياً، خرق التباعد بين البعض، بعد لغة سياسية في الأسابيع الماضية، حملت طابعاً طائفياً. وعلم أنّ رئيس الجمهورية يدرس إمكانيّة عقد لقاء آخر، قد يتمّ بعد إجراء الانتخابات، وسيضمّ قيادات في المعارضة.

التطورات الأمنية

على صعيد الأوضاع في بلدة عرسال، وبعد أن سُجّلت عودة عشرات النازحين السوريين من مخيماتها، إلى بلدة عسال الورد في جبال القلمون السورية، بتسهيلات من الدولة السورية، ذكرت جريدة "الأخبار" أنّ دفعة ثانية من النازحين المقيمين في مخيمات عرسال في البقعة الجردية المتاخمة للأراضي السورية، تتألف من نحو ٥٠٠ نازح سوري، يتهيأون لتترك عرسال نهائياً للعودة إلى قراهم.

ونقلت الصحيفة عن مصادرها أنّ الدفعة الأولى من النازحين الذين انتقلوا إلى بلدة عسال الورد، أبلغوا ذويهم عن تسهيلات كبيرة قدّمتها الدولة السورية لهم بعد المصالحة التي عُقدت، كاشفين عن إيجابية كبيرة في التعامل من قِبَل الطرف السوري.

وأعلنت أنّ الجانب السوري كان مهتماً جداً بعودة كل عائلة تملك منزلاً إلى بلدتها، وعرض تقديم تسهيلات بخصوص الخدمة العسكرية للعائدين، كأن يكون مركز خدمتهم في البلدة التي انتقلوا إليها.

وبينما سجّلت الصحيفة رغبة حقيقية لدى نازحين كثيرين بالعودة إلى قراهم، وفيما يسهّل الجيش اللبناني عودة النازحين، إلا أنّ السلطة السياسيّة تتعامل مع الأمر بسلبيةٍ وتجاهل كاملين. واعتبرت الصحيفة أنّ ما جرى يصلح لأن يكون مدخلاً لحلّ أزمة النازحين، ولو جزئياً، إذا ما تلقّته الدولة اللبنانية.

وذكرت الصحيفة أنّ ضامني الاتفاق هم فاعليات منطقة القلمون وعدد من مشايخها الذين يتولّون التفاوض بين الدولة السورية، ومجموعات "سرايا أهل الشام" التي تقاوم تنظيم "داعش" في جرود عرسال، دفاعاً عن مخيمات النازحين التي يحاول التنظيم احتلالها. ونقلت الصحيفة عن المفاوضات الأساسيّة في هذه القضية، أبو طه العسالي، قوله أنّ الدفعة الثانية من النازحين ستنتقل إلى الأراضي السورية خلال أيام عيد الفطر. وكشف أنّ البلدات التي ستنتقل إليها العائلات هي عسال الورد والجبة والمعرة وبيبرود.

إلّا أنّه يبدو أنّ المشكلة الأساس على هذا الصعيد، تتمثّل في رفض السلطات اللبنانية التواصل مباشرة مع الدولة السورية. وقد لا تجد هذه المشكلة حلاً في المدى الزمني المنظور، وربما تنتظر قراراً شجاعاً من رئيس الجمهورية ميشال عون بالانفتاح رسمياً على دمشق، علماً أنّ ما حصل من عودة، جاء بعد قرار حزب الله تفكيك مواقعه في جرود السلسلة الشرقية لجبال لبنان.

لكن، في هذه الأثناء، نقلت وكالات الأنباء، أنباءً عن هجوم شنّته فتح الشام، أي جبهة النصرة، قبل أيّام، في جرود فليطا، على مواقع لحزب الله، في ما يبدو انعكاساً للانقسامات بين الجماعات المسلّحة، والذي قد أسقط نفسه على موضوع عودة النازحين، إذ كان من الواضح معارضة المهاجمين لهذا الاتفاق.

إلّا أنّ هذا العامل، الذي لم يؤدّ أصلاً إلى أيّ تقدّم عسكري للمهاجمين، لن يحول دون قرار الحسم المتّخذ من قبل قيادة المقاومة والجيش السوري، ناهيك عن أنّه لن يُجهض الاتفاق المُنجز حول عودة النازحين الذي سيُسكّم في الفترة القليلة المُقبلة.

في موازاة ذلك، وفي إطار الحرب الاستباقية التي تقوم بها السلطات اللبنانية ضدّ الخلايا الإرهابية، اعتقلت الأجهزة الأمنية تسعة إرهابيين كانوا يشكّلون شبكتين في البقاع الأوسط والشمال، كشفت صحيفة "الديار" عن معلومات عن هؤلاء الإرهابيين الذين تمّ إيقافهم منذ ١٥ يوماً بينهم سبعة في قب الياس في البقاع واثنين في بحنين الشمال.

وبعد التحقيق معهم، تمكّنت مخابرات الجيش منذ ثلاثة أيام من اعتقال الرأس المدبّر للشبكتين وهو من آل بريدي من عرسال.

وكانت الشبكتان تتواصلان مع مسؤول أمن داعش في الرقة من أجل تجنيد عناصر وإرسالها للقتال في العراق وسوريا، وفشلا في هذه المهمة نتيجة إجراءات الجيش اللبناني. عندئذٍ طلب المسؤول الأمني لداعش في الرقة من العناصر الإرهابية العمل على التحضير لتفجيرات في مناطق لبنانية عدّة، وتحديدًا خلال شهر رمضان لإثارة النعرات الطائفية، لكن مخابرات الجيش اللبناني نفذت ضربة استباقية أدت إلى اعتقال الإرهابيين والرأس المخطّط، وأحبطت محاولاتهم الإجرامية، وقد أُحيل الموقوفون إلى القضاء المختصّ.

إلى ذلك، أوردت صحيفة الجمهورية أنّ مخابرات الجيش اللبناني قد ألقت القبض على إرهابي خطير في عرسال تولى في فترة معينة تأمين الانتحاريين وإعداد العديد من السيارات المفخّخة.

والموقوف، حسب الصحيفة، هو اللبناني محمد بدر الدين الكرني الملقّب بـ"أبو بدر"، واعترف أنّه بدأ العمل مع شخص يدعى "أبو عبدالله العراقي"، وهو ضابط سابق، انتقل إلى جرود عرسال في بدايات الأزمة السورية ومكث في لبنان بعدما أنشئ مجموعة كانت تنفّذ عمليات إرهابية. وكان يؤمّن الانتحاريين كما يؤمّن لهم الطريق إلى الداخل اللبناني لتفجير أنفسهم عبر الكرني الذي كان سائق "فان" أجرة يعمل على الخط بين بيروت والبقاع، وكان يذهب إلى مطار بيروت وينقل الانتحاريين إلى عرسال، ومنها إلى سوريا مقابل بدل مادي، وقد تحوّل إلى معدّ للسيارات المفخّخة في غالبية العمليات الإرهابية التي حصلت في الفترة الأخيرة.

على صعيدٍ موازٍ، وفي إطار مكافحة الإرهاب المتسلّل إلى مخيم عين الحلوة، علّم أنّ اجتماعات عقّدت بين المدير العام للأمن اللواء عباس إبراهيم مع قيادات من فصائل فلسطينية، من بينها عضو اللجنة المركزيّة في حركة فتح ومسؤول الساحة اللبنانية عزام الأحمد والسفير الفلسطيني في لبنان أشرف دبور والقيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق وآخرين، قد أدت إلى اتفاق على آلية للعمل داخل المخيم.

وتمّ الاتفاق على آلية أمنية للعمل على اصطيد أهداف إرهابية في المخيم، وعلى رأسها المدعو خالد السيد.

وعلمانّ المجتمعين كانوا على اتفاق على تجنب عين الحلوة حرب شوارع قدر الإمكان، وعلى تفعيل عمل اللجنة الأمنية المشتركة في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في المخيمات.

وفي سياق متصل، أوقف جهاز الأمن العام اللبناني شخصين، فلسطيني ولبناني، كانا بصدد تنفيذ عمليات إرهابية في الداخل اللبناني، من خلال التواصل مع تنظيم داعش الإرهابي، انطلاقاً من مخيم عين الحلوة، في جنوب لبنان، وكان التواصل يتم بشكل أساسي عبر شبكة الإنترنت.